آراء

ما يتبقّى للسودانيين بعد الحرب

حمّور زيادة

ستنتهي حرب السودان، كما انتهت كلّ الحروب. سواء استمرّت عاماً أو أعواماً، فإنّ طبائع الأشياء لا يمكن تغييرها. ربما لا نعرف بدقّة الآن كيف تنتهي. هل سيكون السودان موحّداً أم تقوده الحرب، وهو الراجح، إلى التفتّت وإلى مزيدٍ من الانقسامات؟

ما نعرفه أنّ التجارب التي خاضها السودانيون في فترة الحرب هي ما ستبقى معهم زمناً طويلاً. ستكون شبكات الحماية الاجتماعية التي كُوّنت على عجل أو التي نشطت وعملت في مجال العمل الطوعي قبل الحرب من علامات ما بعد الحرب. أشهراً، يعيش ملايين المواطنين داخل السودان معتمدين على وجبات الغذاء التي توفرها المطابخ العامة (التكايا)، وتحويلات الأهل والأصدقاء من خارج السودان. تجربة المطابخ العامة جديدة على أماكن كثيرة في السودان، لم تعرف النزاعات المسلّحة وانعدام الدولة، منذ أكثر من قرن. ورغم انعدام المقومات، والوضع الأمني الخطير، إلا أنّ تنظيمات طوعية شبابية نشأت بسرعة لجمع المتوفّر من الغذاء، وشراء المُمكن بالتبرعات لإعداد الطعام لسكّان المناطق والأحياء الواقعة في مناطق الاشتباكات. حين تلاشت الدولة، ورفع المُكوّن العسكري السلاح ضدّ نفسه، لم يجد السودانيون ما يدعمهم إلا هذه التنظيمات القاعدية المُرتجلة. فلا قوافل غذائية أو احتياجات طبيّة تدخل إلى مناطق هؤلاء المواطنين، ولا عمليات إنزال جوّي للمساعدات. إنهم محاصرون وسط الموت والجوع. لا دولة توصل إليهم الطعام وتوفّر لهم سبل النزوح الداخلي وأماكنه. هناك تجربة «حامل الأخبار»، وهي استعادة متطوّرة لفكرة «الرسول» القديمة، قبل اختراع وسائل الاتصال الحديثة، ففي مناطق الحرب التي لا تتوفّر فيها خدمات الإنترنت والهاتف، يقوم أحد المتطوّعين بأخذ رسائل أهل المنطقة، ويرتحل إلى مكان آخر، تتوفّر فيه خدمات الاتصالات، ليوصل رسائل المُحاصرين إلى ذويهم في خارج البلاد. بطولات كبيرة يقوم بها مواطنون مدنيون انهارت حيواتهم السابقة، لكنّهم انخرطوا فوراً في معاونة الناس، في ظلّ الكارثة. سيتبقّى أيضاً كثير من السوء. فما خرّبته الحرب من بنية تحتية يمكن استعادته. أمّا ما خَرِبَ في نفوس الناس فسيبقى زمناً طويلاً.

جرائم الإبادة التي تحدث، ومنها ما وثّقته المؤسّسات الدولية عن التطهير العرقي، الذي مارسته، وتمارسه، قوات الدعم السريع في دارفور. جرائم الاغتصاب التي يصعُب إحصاء حالاتها الحقيقية، وهي من الاتهامات الرئيسية لانتهاكات دارفور، وتكرّرت في العاصمة الخرطوم ضدّ المُتظاهراتِ من القوات الأمنية. وكانت كثير من تلك الشكاوى تتحدّث عن حالات اغتصاب جماعي. بعد الحرب، زاد انتشار حالات العُنف الجنسي، ووصل العُنف المبني على النوع إلى مرحلة الاسترقاق، حسب بعض التقارير. تحكي إحدى النازحات السودانيات إنّها حلقت شعور بناتها، وألبستهن ملابس الصبيان، في رحلة نزوحهن إلى مصر. قالت إنّها فعلت ذلك خشية اعتداء جنود «الدعم السريع» عليهن في رحلة الخروج. هذه جروح لن تُنسى بسهولة. وُجدت، في بعض المناطق، جثث لمواطنين تُوفّوا داخل منازلهم، ولم يعلم بهم أحدٌ، حتّى تحلّلوا. منذ عام، يَدفِنُ كثيرون الموتى في الشوارع وباحات البيوت لصعوبة نقل الجثامين إلى المقابر. وينشر المتقاتلون المقاطع المصوّرة المتفاخرة بقطع رؤوس أشخاص يُتّهمون أنّهم يعملون مع «الدعم السريع»، وجنود «الدعم السريع» يُصفّون جرحى يرتدون زيّ الجيش السوداني. فيديوهات وأخبار القتل الوحشي، والتمثيل بالجثث، ودفن الأحياء، أكثر من أن يمكن تجاهلها. وكلّ طرفٍ يدّعي أنّه يُمارس هذه الوحشية ردّاً على وحشية الطرف الآخر. فيديو لجنود الدعم السريع يدفنون مواطنين جرحى أحياء، يُردّ عليه بعملية ذبح جندي «دعم سريع». وهكذا، يغذّي الدمُ الدمَ. حين تنتهي الحرب سيعود هؤلاء إلى منازلهم ليسكُنوا في جوار المواطنين. الذي ذبح شخصاً أو أطلق الرصاص على جريح أو دفن أسيراً حياً أو شارك رفاقه في اغتصاب فتاة أو وضع قدمه الفخور على جمجمة مواطن... كلّ هؤلاء سيبقون بعد الحرب.

أياً كانت نتيجة الحرب، ستحتاج مجتمعات السودان إلى وقت طويل من عمليات التصالح والتعافي لتجاوز آثار الحرب. هذا، إن كان من الممكن تجاوزها. أما الحكم المدني، والتحوّل الديمقراطي، فهي أشياء لا يعرف أحدٌ متى يمكن أن يأمل فيها السودانيون مرّة أخرى.

المنقلبون على «الدولة الوطنية» عندنا وعندهم

ممدوح الشيخ

انطلقت في ألمانيا، قبل أيام، واحدة من أكبر المحاكمات في تاريخ البلاد الحديث، المُتّهمون فيها أعضاء خلية يمينية مُتطرّفة تُعرف بـ«خلية رويس» كانت تخطّط لتنفيذ إنقلاب عسكريّ في قاطرة الاتحاد الأوروبي. وأحدثت التّهم التي وُجّهت إليهم «صدمة في ألمانيا»، وهذه عبارة تتردّد بصياغات مُتقاربة في كلّ التغطيات الإعلامية تقريباً. وأفراد الخلية، الماثلون أمام القضاء، يؤمنون بنظرية «مواطني الرايخ»، ويقدّر منتسبوها بنحو عشرين ألفاً «لا يؤمنون بالدولة الألمانية في حدودها ومفهومها الحاليين»، بل قالت وزيرة الداخلية الألمانية إنّ المُتّهمين «مدفوعون بكراهية ديمقراطيتنا».

ومن الحقائق المثيرة للدهشة أنّ السيناريو الذي وضعوه لتنفيذ الهدف يكاد يتطابق مع مثيله الذي حاول تنظيم مصري أصولي مُسلّح عرف بـ«تنظيم الفنّية العسكرية» تنفيذه عام 1974. وقد أجريت، قبل سنوات، حوارات عديدة مع طلال عبد المنعم الأنصاري (أحدها حوار تلفزيوني)، وقد كان من قياديي التنظيم. وقد أكّد لي أنّ الطبيعة الاستبدادية لـ«الدولة الوطنية» في العالم العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وانسداد طريق التغيير السلمي، أسهما بقوّة في إقناعهم بحتمية الانقلاب العسكري. والمهمّ هنا ليس موضوعية الدفوع والدوافع، بل انتقال حالة الرغبة في الانقلاب على «الدولة الوطنية» من جنوب العالم إلى شماله. فلماذا يظهر منقلبون على «الدولة الوطنية» في برلين؟

وخلال مواجهات ما بعد «الربيع العربي»، كان شعار «الدفاع عن الدولة الوطنية» أحد أهمّ شعارات مُعسكر «الثورة المضادّة». والتشابه والاختلاف بين حالتين، إحداهما حالة رفض «الدولة الوطنية» والأخرى حالة الخوف عليها، كلاهما يعكسان أزمة تعانيها هذه الصيغة في الاجتماع السياسي، وللظاهرة وجوهٌ مشابهةٌ في أفغانستان تحت حكم حركة طالبان، وفي مساعي اليمين الديني الإسرائيلي لتأكيد «يهودية إسرائيل». وأحد أهم الوجوه الجديدة للفوقية التي تهدّد «الدولة الوطنية» يشمل كلاً من فوقيّة عولمية تهدّد التعددية تحت شعار حمايتها (تذكر هنا معركة محاولة فرض شارات المثلية الجنسية في مونديال قطر 2022)، وفوقيّة مالية عالمية عابرة لحدود الدولة (تذكر هنا مهزلة الأزمة المالية العالمية 2008)، وفوقيّة سلطوية، حوّلت بعض الديمقراطيات إلى أرستقراطيات شبه رجعية، تحت قشرة ديمقراطية (قارن بين سلوك أعضاء الكونغرس الأميركي وثورات طلاب الجامعات)، وفوقيّة أيديولوجية جديدةٌ تجعل الصهيونية حقيقةً وجوديةً عالميةً (تشهد برلين وواشنطن سيلاً من التشريعات الصادمة).

وهذه الفوقيات تعمل (أحياناً مُنفردة وأحياناً متساندة) بكلّ أدوات القسر والإغواء لتغريب العالم مدعيةً تحديثه. ومع انطلاق المحاكمة المشار إليها في برلين، من المنطقي أن نقرّر أنّ نسبة كلّ الشرور، التي تهدّد حداثة العالم إلى الأصوليات الدينية، قفز على حقائق العالم المُتعيّن. والإلحاح على هذا التفسير الأحادي هو هروب من حقيقةِ أنّ الاجتماع السياسي، في الشمال والجنوب، يواجه أزمة. والتاريخ أكثر تعقيداً وتركيباً، بكثير، من اختصاره في أيقونات سرعان ما تتحوّل إلى «صور نمطية» تنتشر من دون تدقيق، والخوف على الحداثة ودولتها الوطنية لا يمكن أن يكون مُبرّراً لإنكار أنّها إطار لتنظيم السياسي، له نجاحاته وله إخفاقاته، وأنّ من حقّ أمم أخرى وثقافات أخرى أن يكون لديها إطار تنظيم سياسي مُغاير.

(كاتب مصري)

قمّة وشيكة في البحرين... ما الجدوى؟

محمود الريماوي

من المقرّر أن تلتئم قمّة عربية جديدة في المنامة، يوم الخميس 16 مايو/ أيار الجاري. وإذ تحمل هذه القمة الرقم 33 (لا تُحتسب القمم الطارئة) فإنّها القمة الثالثة التي تُعقد في غضون عام، إذ عُقدت قمّة عادية في جدّة خلال مايو من العام المنصرم (2023)، فيما عُقدت قمّة طارئة أو استثنائية في الرياض خلال نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. وقد شهدت قمّة جدّة مشاركة الرئيس السوري بشّار الأسد لأوّل مرّة منذ 11 عاماً، كما شهدت حضور الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، ونجم عنها تشكيل لجنة اتصال وزارية للتباحث مع دمشق. أمّا قمّة الرياض، التي عُقدت بعد ستّة أشهر على القمّة السابقة، فقد تميّزت بأنّها عربية وإسلامية، وقد تمحورت، في المقام الأوّل، حول تطوّرات الحرب الإسرائيلية على غزّة، وتمخّضت عن تشكيل لجنة اتصال وزارية للتباحث مع المراكز الدولية الفاعلة لوقف حرب الإبادة على القطاع المنكوب. القمّة الجديدة عادية، بمعنى أنّها دورية، وتحتضنها مملكة البحرين، التي تستقبل للمرّة الأولى لقاءً في هذا المستوى. وليس معلوماً بعد الشعار أو التسمية التي سوف تحملها هذه القمّة، غير أنّ من الواضح أنّ مُستجدّات الحرب على غزّة ومفاوضات الهدنة، وما يتصل بهما من حرب محدودة ومنتظمة بين حزب الله ودولة الاحتلال، وكذلك أنشطة «أنصار الله» (الحوثيين) في البحر الأحمر ضدّ البواخر الإسرائيلية أو المتجهة إلى موانئ الاحتلال، وقطع العلاقات التجارية بصورة كاملة بين أنقرة وتل أبيب... هذه الأحداث، معاً، تطغى على الاهتمامات السياسية في الإقليم خلال الفترة الراهنة، وسوف تنعكس على مداولات القمّة الجديدة والتحضير لها، فيما تعرف الحرب الروسية على أوكرانيا تصعيداً وتقدّماً للقوات الروسية في الأراضي الأوكرانية، على مبعدة أسابيع قليلة من مؤتمر للسلام في أوكرانيا، ستستضيفه سويسرا، بمشاركة 160 وفداً، ليس بينهم وفدٌ روسيّ، بينما يشتدّ التنافس الاقتصادي والتكنولوجي بين الصين وأميركا، فيما ينحسر النفوذان الأميركي والفرنسي عن مناطق واسعة في أفريقيا، علماً أنّ بلداً في غرب أفريقيا، هو غامبيا، قد استضاف خلال الأسبوع الأوّل من شهر مايو الحالي القمّة الـ15 لمنظمّة التعاون الإسلامي، بمشاركة 57 دولة، وخُصّصت لقضية فلسطين، بما يرفع عدد القمم العربية والإسلامية التي انعقدت، وسوف تنعقد قريباً جداً، إلى أربع في غضون عام، غير أنّ مُخرجاتها تمثّلت، بالدرجة الأولى، في بيانات سياسية حازمة، ولكن من دون اقترانها بإجراءات في المستوى نفسه، وهو ما يجعل هذه المؤتمرات تحظى بأقلّ القليل من اهتمام الرأيين العربي والإسلامي، بل إنّ الثقة في نجاعتها في التعامل مع التحدّيات تكاد تضمحلّ. وبعودة سريعة إلى الوراء، قرّرت قمّة جدّة قبل عام تشكيل لجنة اتصال خماسية للتباحث مع دمشق في حلّ سياسي يُنهي الأزمة السورية المُستدامة، غير أنّ هذه اللجنة، التي اعتمدت ما عُرف بأسلوب خطوة مقابل خطوة، بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن 2254 (ينصّ على بدء محادثات سلام في سورية، داعياً إلى تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات) لم تنجح في تحفيز دمشق للانفتاح على حلّ سياسي، ولا على معالجة ملفّ النازحين إلى دول الجوار أو الإفراج عن آلاف المعتقلين، ولا في الحدّ من التمدّد الإيراني في ذلك البلد أو وقف تصدير المُخدّرات من الأراضي السورية إلى الأردن، وإلى دول خليجية، وكانت الحصيلة أنّ جهود اللجنة قد تعثّرت، بعد اجتماعين لها في عمّان والقاهرة، ثمّ ألغي الاجتماع المقرّر في بغداد في الثامن من شهر مايو الحالي، لعدم الجدوى. أمّا القمّة الاستثنائية التي استضافتها الرياض في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، فقد انعقدت في أجواء الحرب الإسرائيلية المسعورة على المدنيين والأعيان المدنية في غزّة، وقد خرجت ببيان سياسي قوي، دعا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمؤسّسات والمنظّمات والهيئات الدولية إلى أن تتحمّل مسؤوليتها، وتؤدّي أدواراً فاعلةً لوقف العدوان، ودعت إلى وقف بيع الأسلحة إلى إسرائيل، لكنّ المُؤتمر، إذ دعا الآخرين إلى القيام بواجباتهم فإنّه لم يدعُ، في الوقت ذاته، الدول العربية إلى بذل جهودها، واتخاذ كلّ ما يلزم من إجراءاتٍ لكبح تل أبيب والضغط عليها لوقف حربها، إلا أنّ لقاء القمّة، آنذاك، قبل ستّة أشهر، دعا إلى «كسر الحصار على القطاع وفرض إدخال المساعدات إليه»، غير أنّ أيّ إجراءاتٍ عربية، عقب ذلك، لكسر الحصار، لم تُتّخذ، واستمرت الشكوى العربية الرسمية من عرقلة الاحتلال لدخول المساعدات، من دون أيّ خطوات لـ«فرض إدخال المساعدات»، حسب القرارات، كيف يمكن في الحالة هذه ألا تضمحلّ ثقة الرأي العام العربي في القمم ومُخرجاتها، وأن يشيح بأبصاره وأسماعه عنها؟ أمّا اللجنة الوزارية العربية، التي شكّلتها تلك القمّة، فقد طافت في عدة عواصم دولية، مبتدئة بالعاصمة الصينية، وقد سمع وزراء الخارجية العرب، أعضاء اللجنة، مجدّداً، مواقف تلك الدول، ومنها: فرنسا وروسيا وبريطانيا، وانتهاءً بالولايات المتّحدة، بخصوص الحرب على غزّة، كما استمع المُضيفون إلى مُحدّدات الموقف العربي، مجدّداً، الداعي إلى وقف الحرب وإدخال المساعدات. وكانت نقطة الضعف في هذا التحرّك، على أهميته، أنّ الأطراف العربية، وهي المعنيّة مباشرة بالحرب، لم تتّخذ من جانبها سوى أقل القليل من إجراءات في حقّ دولة الاحتلال، فكيف يمكن، والحالة هذه، دعوة أطراف خارجية إلى الانخراط بصورة جادّة في الضغط على حكومة الاحتلال لوقف حربها المتوحّشة، وكيف يمكن، مثلاً، نزع وصم حركة حماس بـ«الإرهاب»، وهو تصنيف غربي تتذرّع به واشنطن لإدامة الحرب، في وقت تُستقبل فيه وفود الحركة في موسكو وبكين، وإن كان ذلك ضمن إطار معالجة الانقسام الفلسطيني، بينما تتفادى غالبية العواصم العربية استقبال وفود من هذه الحركة؟ بغير دينامية عربية فاعلة ضدّ كيان عنصري، لا ضابط سياسياً أو قانونياً أو أخلاقياً لسلوكه، ومن دون اتّخاذ إجراءات متصاعدة ضدّه، سيتمسّك «المجتمع الدولي» بمواقفه وسياساته، التي تشمل استمرار توريد أسلحة لقتل المدنيين، وتدمير مصادر الحياة ومظاهرها في قطاع غزّة، فيما لا يتوانى بنيامين نتنياهو عن تهديد القادة العرب ودعوتهم إلى «الاعتصام بالصمت إذا كانوا يريدون الاحتفاظ بمواقعهم»، والردّ على ذلك لا يكون، بالتأكيد، بمجرّد إصدار بيانات سياسية قوية تُطرب السامعين.

> بغير دينامية عربية فاعلة ضدّ كيان عنصري سيتمسّك «المجتمع الدولي» بمواقفه وسياساته التي تشمل استمرار توريد أسلحة لقتل المدنيين

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير

كارتون موفمنت

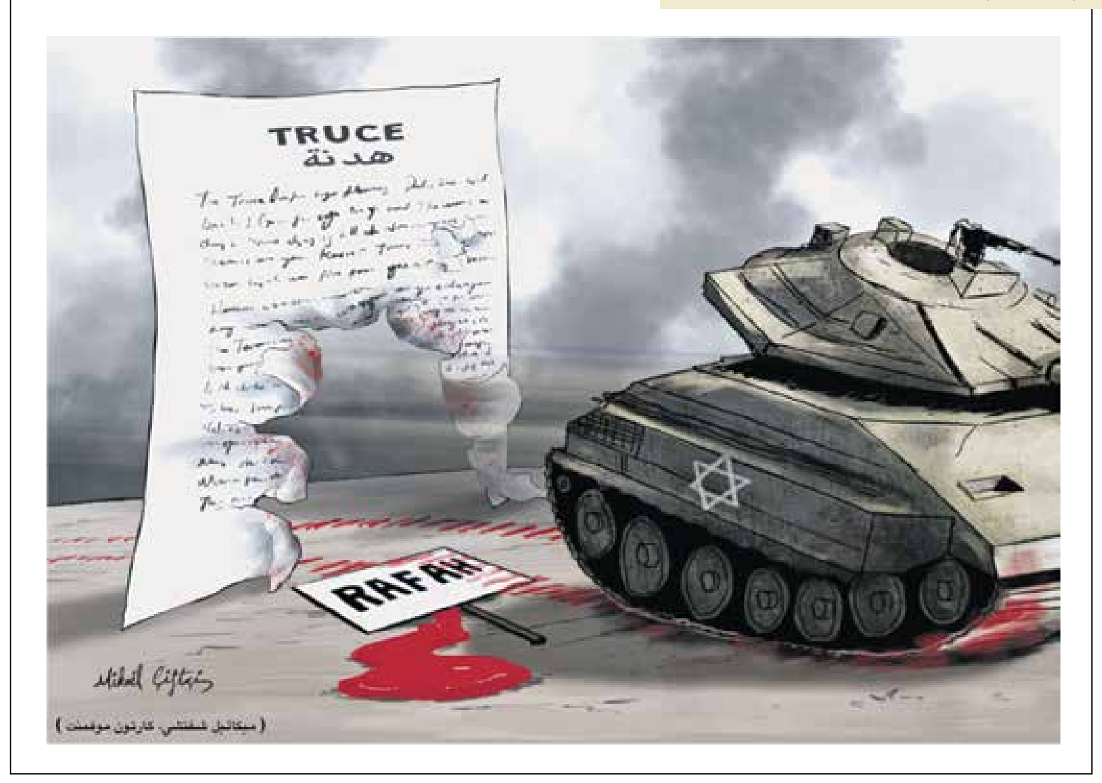

(ميكائيل شفتشي، كارتون موفمنت)

تحوّلات تلفيقيّة لمنطقة في قلب المَخاض

غازي دحمان

تشهد المنطقة تحوّلاتٍ لافتة في مجالات الاستثمار والمال، وتزدهر عمليات الاستثمار في خطوط المواصلات والنقل، مع انفتاح المنطقة على مشاريع ربط الجغرافية القارّية بعضها ببعض، بالإضافة إلى الاستثمارات القائمة على إنشاء مراكز حضرية ضخمة، تتلاءم مع التطوّرات في قطاعات الذكاء الاصطناعي، والرقمنة، والسياحة العابرة، وهي مشاريع بدأت دول المنطقة تتسابق على إنجازها، وذات طبيعة عابرة للسياسة ومشاكلها.

تشكّل المنطقة حلقة لوجستية مترابطة ومتكاملة، ونجاح أيّ مشروع يستدعي انخراطَ كامل الجغرافية الإقليمية فيه، ما يستدعي تبريد بُؤر التوتّر والتوصّل إلى مقاربات جديدة للعلاقات بين الفاعلين المُختلفين، وهو المسار الذي أصبح ملحوظاً في المنطقة، سواء من خلال قيادة دول إقليمية له أو عبر التنافس الحاصل بين المشاريع الجيوسياسية العالمية، وما تطرحه من مزايا، وتنطوي عليه من تفضيلات للأطراف الإقليمية، وخاصّة في ظلّ الرغبة في تقاسم المنافع والأرباح بين مختلف المنخرطين في هذه المشاريع. تتطلّب هذه المشاريع، إجراء تحوّلات في البيئة الإستراتيجية للمنطقة، والانتقال من الصراع إلى التنافس والتعاون، وهذا يستدعي، بدوره، المزامنة مع تحوّلات واسعة في البنى الثقافية والإدراكية لمجتمعات المنطقة، التي تشكّل حوامل طبيعية لمشاريعَ بهذا الحجم، كما يستدعي ذلك إعادة صياغة التركيبة المجتمعية، وإجراء هيكلة جديدة لها، من خلال توسيع الطبقة المتوسّطة وتعزيز أدواتها، وترسيخ منظومتها القيمية، وهذا يستدعي توفير بنية تحتية ملائمة، بالإضافة إلى تأمين مبالغ ضخمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسّطة.

ولكن ذلك لا يبدو أنّه في حسابات «صُنّاع التحوّلات» في المنطقة، والواضح، أنّ الترتيبات الجارية، في هذا الإطار، تتبع مسارات مختلفة. أول هذه المسارات، تعزيز النُخب الاقتصادية المُسيطرة حالياً وزيادة ثرائها، إذ سيتم توزيع الكتلة الكبرى من عوائد هذه المشاريع بين الأطراف المستثمرة الخارجية، وأصحاب الشركات المحلّية الكبرى، التي ستؤمّن تنفيذ هذه المشاريع بطريقة أو بأخرى، كما أنّ المشاريع المطروحة هي في الغالب غير إنتاجية، مما يُحدّد قاعدة المُستفيدين منها بدرجة كبيرة، فهي إمّا مشاريع ترانزيت عابرة أو مُخصّصة للفئات العليا، في داخل البلاد أو من خارجها، مثل مشاريع الاستثمار في المدن والسياحة. هناك، ثانياً، تكريس النخب السياسية الحاكمة، إذ إنّ نجاح هذه المشاريع يستدعي وجود بيئة مُستقرّة أدواتها الأنظمة الحاكمة، ما يعني أنّ هذه المشاريع ستخلق انحيازاً إجبارياً إلى جانب نظم الحكم، مهما كان الموقف منها، على حساب الشعوب، بل ستكون مُستعدّة للانخراط في قمع أيّ حراكات تحصل ضدّ الأنظمة أو في أحسن الأحوال، تلفيق شكل من أشكال الحلّ السياسي. وأخيراً، الاتجاه إلى إخراج قضايا المنطقة الأساسية؛ القضية الفلسطينية والمسألة السورية، من المجال السياسي، وتحويلها قضايا داخلية تخصّ الأطراف الحاكمة والمسيطرة على الحيّز الجغرافي، ومعالجتها وفق ما ترتئيه هذه الأطراف، في ظلّ وجود تململ دوليّ من مفرزات هذه القضايا، ورغبتهم في التخلّص من تداعياتها وفق أيّ مُقاربة يكون لديها قابلية النجاح.

الواضح، أنّ حسابات مهندسي هذه المرحلة لمستقبل المنطقة تتوجّه نحو صياغة شكل جديد لها يقوم على أساس التوزيع الوظيفي لبلدانها، لتشكّل كلاً متكاملاً، يمكن من خلاله ترسيخ حالة الاعتماد المتبادل، وهو النمط الذي سبق تطبيقه في مناطق جغرافية أخرى، في آسيا وأوروبا، ومثّل القاطرة الأساسية، ليس للتنمية وحسب، ولكن لتجاوز مرحلة الصراع نهائياً بين الفاعلين الإقليميين، أيضاً.

التحوّل الأساسي الذي تنتظره المنطقة، وسيشكّل رافعة للتحوّلات المجتمعية والاقتصادية، هو التحوّل في أنماط الحكم السائدة فيها، وصياغة عقود جديدة تمنح الشعوب هامشاً واسعاً في تقرير مصائرها. دون ذلك، حرثٌ في البحر.

> حسابات مهندسي هذه المرحلة لمستقبل المنطقة تتوجّه نحو صياغة شكل جديد لها يقوم على أساس التوزيع الوظيفي لبلدانها، لتشكّل كلاً متكاملاً

(كاتب فلسطيني في فرنسا)

الجامعات الأميركية والدبلوماسية «العارية»

يقظان التقي

تتواصل المظاهرات الطلابية في جامعات أميركية عديدة تشهد احتجاجات واسعة يطالب فيها الطلاب بمقاطعة الشركات والأفراد الذين لهم علاقات مع إسرائيل خلال الحرب على غزّة، والشرطة الأميركية تدهم المباني الجامعية، وتتدخّل بشكل وحشي لتفريقها، وتعتقل طلاباً كثيرين، وتهدّد آخرين بالمغادرة أو الطرد. والمتظاهرون في تحدّ، يواجهون أعمال الضرب والاعتقالات، ويواصلون مظاهراتهم المؤيّدة للفلسطينيين والوقوف في وجه القمع، ورفع شعارات تتعدّى «حلّ الدولتين» إلى استعادة الأرض كلّها. المفارقة، أنّ هذه المؤسّسات التعليمية قطعت علاقاتها مع الجامعات الروسية، عقب غزو روسيا لأوكرانيا، ولم تقطع وتعلّق شراكاتها علاقاتها مع الجامعات الإسرائيلية.

يمكن للاحتجاجات أن تسير بسرعة كبيرة، وتتناول قضايا محلّية أو عالمية في وقتٍ قصير، ويمكن أن يؤدّي ذلك إلى زيادة الوعي وتحفيز المشاركة الأوسع فيها، بفعل التنظيم والحراك السريع، والتواصل الفعّال والفوري. والقضية الفلسطينية تحظى بتغطية واسعة وتؤثّر في الرأي العام، وتدفع بالضغط على السلطات الجامعية للاستجابة بطرائق معيّنة لمطالب الشباب، الذين نجحوا في جذب الانتباه إلى الجرائم الدولية التي ترتكبها إسرائيل في غزّة وفي الضفّة الغربية. أهمّية الحراك الطلابي في مركزيته في كبرى المدن الأميركية، وفي مدينة مثل نيويورك، فيها ثاني أكبر تجمّع لليهود في العالم، كما أنّ نسبةً كبيرةً من الطلاب اليهود يشاركون في الاحتجاجات، سواء في جامعة كولومبيا أو في غيرها، وهي رسالة مفادُها بأنّ هذه الاحتجاجات لا يمكن أن تندرج في إطار «معاداة السامية»، وهو تصوّر معيّن لليهود، يمكن أن يتجلّى في كراهية تجاههم (من قال إنّ العرب والمسلمين ليسوا ساميين؟). في حين، يصوّر اليمين المُتطرّف، وجزءٌ من الطبقة السياسية، الجامعاتِ «بؤراً» للمتعاطفين مع الإرهاب، وتهديداً للقيم الأميركية الأساسية، مثل حرّية التعبير، وترفع شعارات معادية لإسرائيل». وبالفعل، صوّت مجلس النواب الأميركي على توسيع التعريف المُعتمد في وزارة التعليم لمصطلح «معاداة السامية» على أثر الاحتجاجات، ويتّهم معارضو النصّ أعضاء الكونغرس بالعمل على إقرار هذا التوسيع سريعاً، بغرض استخدامه للحدّ من حرّية التعبير في الجامعات، سيّما أنّ سياسة القمع تساهم في تحوّل المظاهرات الصغيرة إلى حركة احتجاجية في أنحاء البلاد كافّة، وعلى «أرض الحرّية»، وتهدّد بالتوسع داخل النُخب الحزبية الجمهورية والديمقراطية، وتعكس أزمة الثقة التي دفعت الشباب إلى الاعتراض بطريقتهم الممكنة، وهو أمر طبيعي في وجه مجازر إسرائيل المفتوحة.

يؤكّد انتقال الحراك إلى مستوى يطاول المجتمع الأميركي (له تأثير كبير في التجارب التاريخية السابقة) أنّ تغييراً كبيراً يطاول دور الشباب الأميركي في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وهم أكثر انخراطاً في العملية السياسية، وأفضل تعليماً من الأجيال السابقة، ومواطنون رقميون، وقد لا يعطون أصواتهم للرئيس جو بايدن. والمشهد ينسحب هذه المرّة على السياسة، كما على الاقتصاد، وعلى قضايا فاعلة ومؤثّرة. وهذا يشمل الدبلوماسية «العارية» في الدفاع عن نفسها أمام الطريقة التي يعبّر فيها الشباب وأساتذتهم عن حقوقهم وحرّيتهم في التعبير.

وتعاني الدبلوماسية في العالم من انتشار التقنيات والتواصلية الحديثة، فلم يعد هناك أسرار، تقريباً، في العالم، الأمر الذي يطرح التساؤل بشأن مسار يعود تاريخه إلى زمن ما قبل الميلاد. لقد قفزت حركة الدبلوماسية قفزة كبيرة منذ مائتي سنة، وعرفت أكثر في القرن العشرين مع دبلوماسية هنري كيسنجر (دبلوماسية الكونكورد). لكنّ التغيير الكبير حصل مع بروز وسائل التواصل والانتقال إلى التكنولوجيا. كان الدبلوماسي هو القادر على الإيحاء، التحدّث، والتعبير، ومن صفاته الهدوء والتواضع، وهو يملك القدرة على الاستماع معظم الوقت، وقادر على جمع المعلومات المفيدة لدولته. ومن الصفات الغريبة والمضحكة، التي يجب أن يتمتع بها الدبلوماسي، قدرته على تناول الطعام مع أيّ شخص، في أيّ مكان وزمان. الدبلوماسية الدولية اليوم «خارج الصحن اليومي»، على درجة عالية من الفشل أمام العالم المعلوماتي المفتوح؛ الأكثر تأثيراً في القرن الحادي والعشرين. حدثت تغييراتٌ مُهمّة في أداء عمل الدبلوماسية منذ ما قبل التاريخ، وحتى دخولها الحيز الأوروبي (1389-1464)، وإلى مراحل اختراع الطباعة حتّى ظهور التقنيات الحديثة على المستوى الشعبي، امتداداً إلى فضائح و«يكيليكس». أثبتت التغيرات، وآخرها في حرب غزّة، أنّه لم يعد هناك شيء يمكن إخفاؤه عن الأجيال الجديدة. صار التحدّي أكبر. سلطة الطلاب والجامعات في مواجهة سلطة الدولة والأمن، والمعلومات والحقائق في متناول الجميع، وليست موجودة في مكان واحد، وبينها القصص الخاصّة والقصص العامة. والسؤال يدور حول الحاجة إلى الدبلوماسية لمعرفة أسرار الدول الأخرى، وأنّ هناك اليوم مليارات من الأشخاص متصلين بالإنترنت والهواتف الذكية. التطورات التقنية نفسها هي التي عرفتها أوروبا، ومكّنتها في العام 1913، من السيطرة على 60% من العالم، وجني 80% من مقدراته. ما يحدث في الشرق الأوسط من أوضاع مأساوية كشف ضعف السياسات في عرض القضايا، مثل الضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار على المدنيين، وعلى المنكوبين واللاجئين في غزّة ورفح. ويجد الشباب الجامعي مناصرة حقيقية، وأصبحت مطالبهم علمية، وثقافية ومعلوماتية وعالمية. كان هناك من يرى أنّ الهيمنة الأميركية على شبكة الإنترنت ستحد من الديمقراطية في العالم، ومن المستوى الفكري للناس، مع ظهور إقطاعيين/ أباطرة القرن الرأسمالي الجدد، أمثال إيلون ماسك وآخرين. ما يجري في الجامعات، يستحق القراءة بتوازن وواقعية، ويعكس دلالاتٍ صحيّة على أنّ الناس أصبحت أكثر علماً وذكاءً، بينما بات عمدات مدن الدول الكبرى؛ باريس ولندن ونيويورك، يشبهون الدبلوماسية التقليدية. تحوّلت قضية غزّة، والحرب على الفلسطينيين، قضية وقوف الطلاب والشعوب ضدّ الظلم، وتكشف ضعف الإدارة الأميركية، التي تعمل على مفهوم قديم من التوازنات، وسط تراجع مؤسّسات الدبلوماسية المعروفة منذ الحرب العالمية الثانية، ومساهماتها في الحفاظ على السلم والأمن، مثل الأمم المتّحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. ويكتشف العالم كلّ ما يعزّز وفرة حظّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وحظ الرئيس السوري بشار الأسد، في بقائهما، وبنيامين نتنياهو في ارتكاب مزيد من المجازر في حقّ الفلسطينيين. ينبغي أن تبقى مثل هذه الاحتجاجات سلمية. أمّا محاولات التصدّي لها بإشاعة فوضى وجرّ الشباب إلى العنف والتطرّف، وعدم إيجاد مسار آخر لوقف التصعيد، فستمثّل مشكلة عالمية، تخسر فيها الدبلوماسية الغربية السيطرة على الشارع وعلى الإعلام.

المعلومات تحرّرت، ومعها تحرّرت الحقيقة من كلّ أطر مرجعية مركزية. ثمّ ما عادت وسائل الإعلام الغربية هي التي تنظّم الإعلام العالمي. عناصر مهمة مقبلة ستحدّد شكل وتطوّر المجتمعات الديمقراطية. الجامعات يمكن أن تعكس وتعزّز القيم والمصالح السياسية والاقتصادية، والتأكّد من أنّ السلام الحقيقي لا يجلب العنصرية والاستغلال والاستعمار، بشكليه الجديد والقديم، في مناطق العالم والشرق الأوسط خاصّة.

> المعلومات تحرّرت، ومعها تحرّرت الحقيقة من كلّ أطر مرجعية مركزية. ثمّ ما عادت وسائل الإعلام الغربية هي التي تنظّم الإعلام العالمي

ANTI ZIONISM IS NOT ANTI SEMITISM!
SHAME HALALA
FREE PALESTINE

«معاداة الصهيونية ليست معاداة للسامية»، جامعة نيو سكول في نيويورك (مايكل سانتياغو/Getty)

(كاتب لبناني)

ثورة الطلاب بين فيتنام وغزّة

بشير البكر

الطلبة في العالم غاضبون من أجل غزّة. كرة من الثلج تكبر كلّ يوم. هذا أقرب توصيف للحراك الطلابي، وخاصّة في الولايات المتّحدة، التي تستخدم السلطة فيها أساليب شرسة لكسر الاحتجاجات، ولكنّها لم تنجح. ويكشف الموقف الرسمي عن أمرين. الأول، الخوف من النتائج السياسية. والثاني، أنّ الحراك بات محل رهان أطراف سياسية واجتماعية، من أجل تصحيح مسار السياسة الرسمية في أميركا وأوروبا. ومن دون مبالغة، تلعب غزّة اليوم الدور نفسه الذي نهضت به حرب فيتنام في النصف الثاني من الستينيات في القرن الماضي. وفي حينه، نجح الطلبة في إجبار السياسيين في الولايات المتّحدة على تغيير الاتجاه العام، ووقف الحرب، كما أنّهم أحدثوا نقلة نوعية سياسية واجتماعية وثقافية. ولم تكن ثورة الطلاب في فرنسا في مايو/ أيار 1968، منفصلة عن ذلك. وكان من أبرز نتائجها تغيير مجرى الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، وإحداث انقلاب نوعيّ تجاه تركة احتلال الجزائر، والتعاطي مع الإرث الثقيل لفرنسا في مستعمراتها السابقة، وهو ما انعكس في القوانين المدنية والحرّيات الحزبية والصحافية، ووصول اليسار إلى الحكم في مطلع الثمانينيات.

تراهن السلطات على خنق الحراك بالقوة، من خلال استخدام العنف لفضّ المظاهرات والاعتصامات، والتهديد بالطرد والترحيل، وسحب التأشيرات، لكنّ الأمر لن ينتهي عند هذا الحد، فما يحدُث ليس عاصفة عابرة، بل هو مجرى جديد يحفر بقوّة، ويشقّ طريقه وسط بيئات تمتلك فيها اللوبيات المُؤيّدة لإسرائيل حضوراً قوياً، والنتيجة الماثلة للعيان الآن أنّها تخسر جزءاً أساسياً من حضورها ونفوذها داخل أكثر المحافل الأكاديمية أهمّية في العالم، بعدما حاولت في الأعوام الأخيرة تطهيرها من حركة المقاطعة لإسرائيل. ومن هنا يُعدّ الرهان على الآثار اللاحقة ذا أهمية قصوى لجهة تغير زاوية النظر إلى إسرائيل. وقد أصبح واضحاً أنّه لم يعد من الممكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، فقد سلّطت الحرب الضوء بقوة على الوجه الحقيقي لإسرائيل، وهي أنّها دولة تأسّست على نكبة الشعب الفلسطيني، وكي تستمرّ ليس لديها غير أدوات الإبادة والاستيطان والأبارتهايد. ومن المُؤكّد أنّ هذا الوجه ليس وليد هذه الحرب، فجذورُه تعود إلى عقود عدّة، ولكن لم يكن له أن يظهر، على هذا القدر من الوضوح، لولا التوحّش المُفرط الذي مارسته إسرائيل في غزّة، وما قامت به من تدمير وقتل وتجويع وتهجير للمدنيين، وهو نمط من السلوك يرتبط فقط بالاستعمار، وبالحكومات الخارجة على القانون. وما يهمّ فلسطين هنا، هو أنّ هناك حالةً من التضامن الدولي تشكّلت للوقوف مع الحقّ في الحرية والخلاص من الاحتلال. وهذا يعني أنّ معركة الشعب الفلسطيني من أجل الاستقلال باتت عالمية على مستوى الرأي العام، مثلما أصبح عليه نضال شعب جنوب أفريقيا في الأعوام الأخيرة التي سبقت تفكيك نظام التمييز العنصري.

وتكمن أهمية الحراك الطلابي، قبل كلّ شيء، في أنّه مستقلّ لم يحرّكه أحد، وكان دافعه الأساسي الإحساس بعدالة القضية الفلسطينية. ونظراً إلى أنّه غير مسبوق بهذا الزخم من أجل التضامن مع فلسطين، فإنّه يشكّل ظاهرة تمتلك مقومات الديمومة والاستمرارية، وتمد جسوراً قوية نحو المستقبل. والأمر الآخر الذي يشكل أحد أبرز مصادر قوّة الحراك الطلابي هو التنوع الكبير داخل مكوّناته، وعلى مستوى انتشاره الجغرافي، في أوروبا والولايات المتّحدة وكندا وأميركا اللاتينية واليابان وأستراليا. ولا تقتصر المظاهرات الطلابية على طلبة فلسطينيين وعرب، بل يحتلّ الأجانب الأغلبية فيها، من أبناء البلاد والأفارقة والآسيويين، واليهود الذين لعبوا دوراً بارزاً في فضح الحرب وتعرية تهمة «معاداة السامية» التي لجأت إليها أغلبية الحكومات سلاحاً للترهيب من أجل تغطية وتبرير انحيازها إلى جانب إسرائيل.

الاعتداءات على القُصّر في لبنان

بيار عقيقي

ينشغل اللبنانيون، منذ عشرة أيام، بعصابة جعلت من منصّة تيك توك مركزاً لعمليات الاعتداء على القصّر والأولاد. تُتَدَاوَلُ أسماء وأرقام للمعتدين والضحايا بشكل يفوق العقل، خصوصاً أنّ عمل العصابة متشعّب داخل «Dark web» (الإنترنت المظلم)، حيث يستوجب الولوج إليه برمجيات مُعيّنة غير متاحة على الإنترنت الذي نعرفه. لم تكن المرّة الأولى في لبنان التي جرى الحديث فيها عن معتدين على الأولاد، بل دائماً كان هناك مُجرم وضحية، ومُتدخّل لمصلحة المُجرم، بما يسمح بتجاهل المحاسبة من جهة، ويؤسس لحالات مماثلة أكثر اتساعاً في المستقبل. يعود ذلك كلّه، عملياً، إلى 26 أغسطس/ آب 1991، حين صدر قانونٌ حَمَلَ الرقم 84، الذي بموجبه جرى العفو عن كلّ من ارتكب جريمة قبل 28 مارس/ آذار 1991، أي المقصود أنّ كلّ من اقترف إثماً خلال سني الحرب اللبنانية (1975 . 1990) عُفي عنه، مع بعض الاستثناءات.

ووفقاً لتقرير في «المجلّة القضائية» اللبنانية بتاريخ 30 سبتمبر/ أيلول 2020، فإنّ القانون المذكور مُكوّن من عشر مواد جعلت من احتمالات المُحاسبة شبه معدومة في البلاد. وبذلك نجا أمراء الحرب وأنصارهم، ممّن دخلوا النظام الدولتي بعد الحرب، وممّن ظلّوا خارجه، من أيّ عقاب على إعدامات وسرقات ومصادرة عقارات واعتداءات على الناس. وبحسب المجلّة نفسها، لم يكن قانون العفو في حينه الأول من نوعه، بل صدر 44 قانون عفو في تاريخ لبنان، ستّ منها أصدرتها السلطات الفرنسية في حقبة انتدابها البلاد بين عامي 1920 و1943، و38 منها في مرحلة ما بعد الاستقلال عن فرنسا في عام 1943. ومعظم هذه القوانين متعلّقة بجنح عادية مرتبطة بقوانين السير عموماً، والباقي مُتعلّق بجرائم، غير أن القانون رقم 84 يَبقى الأخطر في تاريخ الجمهورية اللبنانية.

لماذا ذلك كلّه؟ لأن من نجح من أمراء الحرب في الانضواء داخل منظومة الدولة عمد إلى زرع أنصاره من مقاتلي المليشيات فيها، مساهماً مع أقرانه في زرع الفساد، الذي استشرى إلى درجة أنّ الإنسان أصبح مجرّد شيء جامد يُمكن التحكّم به. تطوّر مبدأ عدم المُحاسبة لاحقاً إلى طفرات انتشرت على امتداد البلاد، وتغلغلت في صلب المجتمع، ما سمح لمجرمي جيل ما بعد الحرب اللبنانية من النفاد بجريمتهم، لا لأنهم نجحوا في كتمانها، بل لأنّهم قادرون على النظر في عيون الضحايا وعيون ذويهم باستهزاء، ووعيد بالانتقام، لأنّ هؤلاء فكّروا في اللجوء إلى القضاء للحصول على حقوقهم.

ما يحصل حالياً من فوضى إعلامية، خصوصاً في موضوع الاعتداء على الأطفال والقصّر، دليلٌ على فوضى نشأت من رأس النظام، لا من الشعب. المُحاسبة المهدورة لقَتَلَة ومجرمين، بعد حرب لبنان، أفضت إلى تحوّل المُحاسبة استثناءً. يكفي أنّ الأزمة المالية التي عصفت بلبنان في عام 2019 لم تنتهِ والمُودعين في المصارف لم يستردّوا أموالهم. من الطبيعي أن يقف أيّ فرد منا وهلة، وينظر بشكل دائري في كلّ ما يجري، ويدرك أنّ من يقود سفينة الدولة المُهترئة يتصرّف في لا وعيه باعتبار أنّ لا أحد بوسعه محاسبته. وبالتالي، فإنّ عديد من المعتدين على الأطفال سينجون بفعلتهم من دون مُحاسبة، لأنّه «طبيعي» في لبنان أنّ تحظى بعلاقات مع أمير حرب.

لا يحتاج لبنان إلى الاعتماد على نظام مليء بالموبقات، بقدر ما يحتاج إلى صدمة معنوية فعلية غير متاحة في صناديق الاقتراع. ومثل هذه الصدمة يُمكن أن تضع حداً لتسلسل الجرائم والاعتداءات من دون ردع، أقلّه لرمي المُرتكبين في السجون. لأنّ أيّ سيناريو خارج سياقات المُحاسبة سيدفع كلّ إنسان، ممن لا يزال محافظاً على عقله في لبنان، لتطبيق القانون بيده. غياب المُحاسبة سيعزّز فوضى الأمن الذاتي. ومثل هذه الفوضى ستستولد أزمة لن تنتهي في جيلين أو أكثر. على أحدهم أن يقوم بهذه الصدمة.

عصام العطّار... شخصية وطنية بمرجعية إسلامية

عمار ديوب

عقودٌ طويلةٌ تفصلنا عن الخمسينيات والستينيات. ومنذ السبعينيات حَكَمَ سورية نظامٌ ديكتاتوري لم تخرج منه بعد. ومع رحيل عصام العطّار (الثالث من مايو/ أيار الحالي)، هذه القامة الوطنية ذات المرجعية الإسلامية، كان لا بدّ من العودة إلى خُطبه، وحواراته النادرة، وإلى مقالاتٍ تناولت سيرته وأفكاره وحياته المديدة (97 عاماً)، وإلى أثر اغتيال زوجته فيه (1981)، وهو اغتيال كان يستهدفه بالذات، في زمن قُتِل فيه صلاح الدين البيطار (1980)، أحد مؤسّسي حزب البعث في سورية، المنفي من سلطات دمشق، وقبله وبعده آخرون.

وُلِدَ في 1927، ونشأ في ظلّ العداء للاحتلال الفرنسي، والده سليل عائلة شافعية، وخطيب متفقّه، وعالم حديث، وقاضٍ. ورث عن أبيه نزعةً وطنيةً ترفض الاحتلال، وطبعاً، ورث المرجعية الإسلامية وحبّ الدعوة إلى الإسلام، ولم يكن تنظيم الإخوان المسلمين قد ظهر حينها. انتسب إلى جمعية شباب محمد، التي كانت تُعنَى بالواقع وبأحوال السياسة على أرضية إسلامية، وتكوّنت، كما تكوّنت تنظيمات قومية وشيوعية ووطنية، استجابة لتحدّيات كبرى حينها؛ الاحتلالات، والمنظمات الصهيونية في فلسطين، وضعف البرجوازية التقليدية. هذه الجمعية كانت إحدى القوى التي تشكّل منها «الإخوان المسلمون» في ما بعد (1945)، وكان للعطار دورٌ مركزيٌّ فيها، وبالتالي، يُعدّ من مؤسسيها الأوائل، مع مصطفى السباعي وآخرين. برز خطيباً مفوّهاً، وترقّى سريعاً في العمل الإسلامي السياسي والدعوي ولمّا يتجاوز الثلاثين من عمره، فكان في قيادة جماعة الإخوان المسلمين، واختير بحضور علماء كبار وساستها الإسلاميين في سورية: محمد مبارك، ومعروف الدواليبي، ومصطفى الزرقا، وآخرين، ليكون أميناً عاماً لهيئة المؤتمر الإسلامي في سورية. جعلته مساهمته في تشكيل «الإخوان» على اطلاع دقيق على الحياة السياسية في سورية، وعلى معرفة وثيقة بكل رجال السياسة حينها، التقليديين والحداثيين، عدا أنّه تعرّف إلى ميشيل عفلق، حين كان في مدرسة التجهيز الأولى (مدرسة جودة الهاشمي) في دمشق، وكان عفلق مُدرّساً فيها، وتوطّدت بينهما علاقة وثيقة، كما توطّدت علاقته بالشيخ علي الطنطاوي (تحدّث الأخير في إحدى المناسبات، فخالفه العطّار الرأي، وأعجب الطنطاوي بهذا الرأي، فدعا العطّار إلى المنبر، وامتدّت صداقة بينهما مدى الحياة، وتزوّج العطّار ابنة الطنطاوي التي اغتيلت لاحقاً). امتلك العطّار معرفة واسعة بالأجواء السياسية، واطلاعاً جيداً على الثقافتين الأوروبية والعربية حينها، ولكنّه اختار العمل السياسي الإسلامي أولاً، ولكنّ تعقيدات هذا العمل وما لمسه من براغماتية فيه، دفعته إلى تفضيل العمل الفكري والعلاقة المباشرة مع الشعب، وإن ظلَّ في تنظيم «الإخوان» حتّى 1973. كانت لديه أربع قضايا تنظّم سلوكه، ويدعو إليها، فأصرّ على أنّ الإسلام هو الأصل، والأحزاب والجماعات والاتحادات والتنظيمات والمراكز الإسلامية، كلّها، وسائل. أمّا الأخوّة فهي في الإسلام وليس في التنظيم، و«نحن جماعة من المسلمين ولسنا جماعة المسلمين». وأخيراً، التعاون أوّل الواجبات، ويجب أن يبدأ التحوّل من أنفسنا، أولاً. رَفَضَ تقلّد المناصب الوزارية لأسباب متعدّدة بعد الانفصال (نهاية الوحدة المصرية السورية) عام 1961، وبعد انقلاب 1963. كان العطّار وحدوياً، وكانت الوحدة بين الأقطار العربية بالنسبة إليه حلماً، ولهذا، ورغم انتقاداته الوحدة، حين تشكّلت وفي أثناء حكمها وعند فضّها، رفض التوقيع على وثيقة الانفصال، واعتبر الوحدة أكبر من أخطائها، وكان يقول إنّ كلّ إسلامي لا بدّ أن يكون عروبياً بمعنىً ما، ويؤكّد ألّا تناقض بين الإسلام والعروبة، ولا سيّما أنّ القرآن مكتوبٌ باللغة العربية، وبالتالي، يَستغرب دعوة التفريق بين الأمرين. ولهذا، لم يستسغ تأسيس الحركات القومية انطلاقاً من الفلسفة الأوروبية القومية، وفضّل أن تتأسس على التاريخ العربي. ولن تسهب هذه السطور في ما هو معروف عنه، وكيف صار رئيسَ الكتلة البرلمانية في مجلس النواب، وكيف رفض التوزير، وكيف فُرضت عليه الإقامة الجبرية، وإن لم يتقيد بها، وكيف كان الوحيد الذي لم يعتقله نظام البعث بعد انقلاب 1963، وكان حينها يهاجم النظام من على منبر مسجد الجامعة، ورفض كلّ أشكال الديكتاتورية، وأكّد على ضرورة العودة إلى النظام الديمقراطي. رفض العطّار طريق العنف لتغيير النظام في الثمانينيات، ورَفَضَهُ في 2011 بشكل جازم، ودعا النظام إلى الإصلاح سريعاً، وكان يدعوه إلى ذلك من قبل، وأكّده لموفد الرئيس حافظ الأسد، رافضاً تلبية أيّ طلبات شخصية، مشترطاً العودة إلى النظام الديمقراطي وإطلاق الحرّيات. ومن هنا، ورغم أنّ الوزيرة في نظام الأسد نجاح العطّار شقيقته، إلا أنّه أكّد أن لكلّ منهما توجّهاته وحياته الخاصّة. تمسّك بمسألة السلميّة إلى الحدود القصوى، وحتّى حينما اعتُقل قاتل زوجته لم يرفع في حقّه دعوى، وخاطب الثورة السورية بقوله: «إياكم والانجرار إلى العنف أو الشدّة». وللدقّة، لم يكن وحيداً في هذا، فقد اتخذ الموقف ذاته كثيرون من المثقّفين السوريين في 2011، ومن أبرزهم الطيب تيزيني، والمعتقل منذ عام 2012 عبد العزيز الخيّر، وعارف دليلة، وآخرون كُثر. وثَمّن العطّار الديمقراطية طوال حياته، فرغم موافقة تنظيمه على حلّ نفسه، شرطاً من شروط جمال عبد الناصر لإجراء الوحدة، ظلّ ينتقد جوانبها غير الديمقراطية، ويتطابق في ذلك مع موقف المُفكّر السوري إلياس مرقص، كما انتقد قبل ذلك القمع في مصر، ورأى أنّ النظام الديمقراطي يهيئ لحياة جديدة ولفرصٍ متساوية لجميع الأفراد، ويشير في معظم حواراته في إطار المراجعات على قناة الحوار الفضائية، إلى كلّ من الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة، وأنّ الأخيرة تتيح لكلّ أفراد المجتمع الحقوق والواجبات ذاتها، وهو يعني بذلك أنّ السياسة يجب أن تنفصل عن الدين، وأنّ الأخير مرجعية أخلاقية للسياسيين، وبالتالي، يرفض كلّ نظام سياسي ينطلق من الدين، وقد كان له، ولمصطفى السباعي، دور في التأكيد، وبالضدّ من أغلبية علماء سورية في الخمسينيات، على أنّ دين الرئيس هو الإسلام، والفقه الإسلامي المصدر الرئيس للتشريع، وربّما كان ذلك الموقف بسبب حدّة الخلافات حينها، بينما كان يُفضِل ألّا تكون تلك المادة الدستورية بهذه الإلزامية للتشريع أو للرئيس ذاته. إنّ تأييده للديمقراطية يعني رفض كلّ شكل من أشكالها: جمهورية أو ملكية، وإسلامية كذلك. وحين يشير إلى الهويّة السورية، يقول إنّها عربية إسلامية؛ فالهويّة هذه «من حقائق التاريخ والواقع»؛ طبعاً، يَردُّ هنا على المتغربين بصفة خاصّة، ويريد التأكيد على خصوصية المجتمعات، وأنّ لكلّ مجتمع على الكرة الأرضية هُويته التاريخية، والمستمرّة، وطبعاً هذا ليس دقيقاً في مجمله، فالهوية والحضارة، وكلّ أشكال الثقافة متطوّرة، ومتداخلة بين الشرق والغرب، والجنوب والشمال، والعالم يتبادل علومه وثقافاته، وليس فقط علاقاته الاقتصادية والسياسية، ويحدث التغيير بالتدريج، وضمن ذلك يتأثّر الحاضر بالماضي، ولكنّه يختطّ لنفسه هُويّة تتطوّر وتتغيّر باستمرار. لم يكن العطّار إسلامياً ونقطة، بل كان يرى الإسلام ذاته ذا أبعاد وطنية وإنسانية، ولكنّه بوصفه إسلاميّاً عربيّاً، يرى أنّ للإسلام أبعاداً قوميةً كذلك، ومن هنا، لا يعتقد بإمكانية التنمية في قطر من الأقطار منفرداً، بل لا بدّ من التعاون بين الدول العربية، ولا سيّما أنّ المخاطر كبيرة، والتدخّلات الغربية قوية للغاية، ولكنّ ذلك لا يمكن تحقيقه من دون التحوّل الديمقراطي، وإقامة المشاريع العربية المُشتركة؛ وهو منظار أقرب للرؤية القومية المنفتحة. ولهذا، أكّد أنّه يجب أن تكون للإسلاميين أهداف أكبر من سورية، ولا بد للتغير أن يكون عميقاً وعلى أسس قوية. طبعاً، ليس المقصود هنا تقديم المنظار الأممي الإسلامي على السوري. حذّرَ منذ الأيام الأولى للثورة السورية من الانجرار نحو الطائفيّة أو الصراعات الطائفية، فهي ستكون كارثة على الجميع، وتوافق بذلك مع الشعارات الأولى للثورة: «لا سلفية ولا إخوان، ثورتنا ثورة شجعان»، وكأنّه كان يخشى أن تتجدّد حرب الثمانينيات، التي لم يتم تخطيها من قبل النظام أو الإسلاميين الجهاديين، أو من المجتمع بعامةٍ، وبالتالي، من السهل أن تُستعاد، وهو ما جرى بالفعل، وقد ساهمت في ذلك كافة القوى وعلى رأسها النظام. لقد تجاهلت تلك القوى دعوة عصام العطّار، وشعارات الثورة، وأغلبية التيار الحداثي في سورية. ولم يمض العام الثاني للثورة إلّا وتوسعت التنظيمات والجماعات الإسلامية في سورية، ولم ترفضها المعارضة بشكل حازم، بل ساهمت بسياساتها الفوضوية والعشوائية في تمدّدها على أرضية: كل من يحارب النظام هو جزء من الثورة، فاعتُبرت «النصرة» جزءاً من الثورة، وتَمثّل «جيش الإسلام» و«أحرار الشام» في هيئات المعارضة (!)

لم يتوسّع في شرح أسباب خلافه مع قيادة «الإخوان المسلمين»، فلقد كان من مؤسّسي الجماعة في سورية، ولاحقاً، المراقب العام الثاني لها منذ 1964 إلى 1973، وأُبعد واتهم بالفردية والديكتاتورية (!) وجرى تعيين الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة بديلاً منه، وبضغطٍ من أجنحةٍ فيها، وفَضّل هو ذاته الابتعاد، إذ بدأت تلك الأجنحة بتمزيق الحركة، بين الحلبية والحموية والشوام، وسواهم. الأجنحة تلك، تعبّر عن مناطقية، وتمثّل تراجعاً في تمثّل القيم الإسلامية والوطنية، وبالتالي، لم يجد لنفسه مكاناً في التنظيم الذي ساهم في تأسيسه. ظلّت الحركة قريبة من روحه، وحينما أصدر النظام المرسوم رقم 49 لعام 1980 بإعدام كلّ فرد انتمى أو ينتمي لـ«الإخوان»، انبرى للدفاع عن «الإخوان» باسم المراقب العام، وكأنّه ما زال مُراقباً، رغم قطيعته معهم عملياً وسياسياً، وهذا دلالة على شهامته وجرأته ومكانة «الإخوان» لديه، ورفضه الحاسم الديكتاتورية. أيضاً لم ينتقد تحالف «الإخوان» مع عبد الحليم خدّام في 2006، ولم يشارك في أيّ تشكيلات سياسية ثورية بعد 2011، ولم ينتقد، علانيةً، تطوّرات العمل الإسلامي السياسي في سورية، ولا مواقف الإخوان فيها، ولم تكن له قراءات عن التنظيمات الإسلامية الجهادية والسلفية. كان يرفض فقط ممارسات «داعش» بصفة خاصة، وهذا مستغربٌ من رجل عُرِفَ عنه المجاهرة، والإقدام، والنقد بالقضايا السياسية. بكلّ الأحوال، عاش حياته بأكملها بين الإسلاميين، والدعوة للإسلام، ولا سيّما بعد أن ترك العمل التنظيمي في 1973، وشارك في تأسيس عشرات الاتحادات والمنابر في أوروبا، وساهم في رعاية شؤون المسلمين هناك، وبالتعاون مع شخصيات إسلامية، سورية وعربية وأجنبية.

كان عصام العطّار ديمقراطياً بامتياز، ورجلَ دولةٍ من طرازٍ رفيع، وإسلاميّاً عنيداً، لكنّ الشروط المُعقّدة لسورية في الخمسينيات والستينيات لم تسعفه، كما لم تسعف سواه؛ لقد أجهزَ النظام الديكتاتوري ومنذ 1963 على الحياة السياسية، وعلى الساسة من مختلف القوى السياسية: إسلاميين، وليبراليين، وبعثيين، وماركسيين، وإن تحالف النظام، بعد «الحركة التصحيحية»، مع جماعات من تلك القوى، إلا أنّ الحصيلة كانت نظاماً عائليّاً لمصلحة عائلة واحدة، وظّفَ كلّ الأيديولوجيات والقوى السياسية والجماعات الأهلية، وقمعت من رفض ذلك من أجل تثبيت سيطرتها وتأبيدها، وما زالت تحاول؛ نعم إنّ سورية تفتقد رجالاً أمثال هؤلاء.

(كاتب سوري)

> تمسّك عصام العطار بالسلميّة إلى الحدود القصوى، وحين اعتُقل قاتل زوجته لم يرفع في حقّه دعوى، وخاطب الثورة السورية بقوله: «إياكم والانجرار إلى العنف أو الشدّة»

جامعاتهم وجامعاتنا... طلبتهم وطلبتنا

ليلى الشايب

يكاد مشهد انتفاضة الجامعات الأميركية دعماً لغزّة، ومشهد فضّ اعتصامات طلاب عديدين فيها بالقوة الأمنية، أن يكونَ سورياليّاً، فعدا عن أنه يُحيلنا إلى حوادث مُماثلة في جامعاتنا العربية، في عقود قليلة مضت، فإنّه يثير التساؤلات بشأن تغيّر جغرافيا الاحتجاجات، لينتقل مركز ثقلها إلى الغرب عموماً، في مقابل حراك جزئي باهت ومتأخّر في مؤسّسات جامعية عربية قليلة، رغم أنّ الشرارة التي حرّكتها حربٌ وحشيةٌ ودامية تحدُث، تحديداً، في منطقة الشرق الأوسط، منذ سبعة أشهر.

في كلّ مسارات التغيير الكبرى في العالم، كان الشباب ولا يزالون في طليعة أيّ حراك مهّد لها وأوصلها إلى مآلاتها النهائية، والطاقة المُحرّكة المُغذّية لها، والمُحفزة لانضمام فئاتٍ جديدةٍ إلى صفوفها، والأوكسجين المُتجدّد الذي يمنحها الحياة في لحظات اختناقها أو تراجع زخمها. ويقع طلبة الجامعات، في الشرق كما في الغرب، في قلب أيّ حراكٍ يَنْشد التغيير، وبأساليب سلمية عموماً، وفي ربيع عام 2024، استيقظ العالم على صور وشعاراتٍ وأناشيدَ تصدح بها حناجر طلبةً أعرق جامعات أميركا، التي حفظنا أسماءها اليوم، ومعها أعرق جامعات فرنسا، وفي مقدّمتها جامعة العلوم السياسية، التي يتخرّج فيها قادة فرنسا. وبدأت الرقعة تتسّع لتشمل جامعات أخرى في كندا وأستراليا وألمانيا. ومعها بدأت إدارات تلك الجامعات، وأخرى مُرشّحة للأحداث نفسها، وأجهزة الأمن، في الاستعداد لمواجهتها، في موقفٍ من أكثر المواقف إحراجاً لها، وإثارة للحيرة والخوف. وبقدر الدهشة أمام حقيقة جديدة لوعي جديد يتشكل في غرب الكرة الأرضية، وفي واحدة من أكثر مؤسّساتها تأثيراً ووعداً بمستقبل مختلف، جاء الاحتفاء بها والتعويل عليها محفّزاً بقية أطياف مجتمعاتها لإدراك الأمور على حقيقتها، وليس كما تُصوّرها لها حكوماتها وإعلامها المُلتزم بأجنداتها ومصالحها حصراً. وبالقدر نفسه، تواترت، أيضاً، عبارات الإحباط والخيبة من الجامعات العربية، وطلبتها، الذين «لم يرتقوا إلى مستوى الحدث/ المأساة، ولم يتحلّوا بالشجاعة والمسؤولية التي تحلّى بها أقرانهم في جُلّ جامعات الغرب، الذي يزوّد إسرائيل بوسائل قتل سكّان غزّة؛ عتاداً عسكرياً وتكنولوجيا متطوّرة وأموالاً، وأبواقاً تدافع عنها داخل مؤسّسات المجتمع الدولي وفي الإعلام»، على ما ينكتب ويُقال. لم تكن هذه المقارنة مفاجئة، ولا هي غير منطقية أو ظالمة، بل لعلّها فعلُ لاإرادي في ظروف مشابهة، وخاصّة في هذا الظرف السياسي الخطير وغير المسبوق، إلا أنّه يجدر هذه المرّة أن تكون زاوية النظر والمقارنة مختلفة عما سبق، تأخذ في الاعتبار دروس الماضي واختلاف السياقات، وأهمّية استيعاب تجارب جديدة تماماً، والإيمان بها، حتّى وإن بدَت مخالفة للمعتاد... المعتاد أن ينتفض من يقع عليه فعل الظلم والعنف، وكلّ صنوف الأذى، وينتفض معه من هو قريب منه في الانتماء، بأبعاده المختلفة أو في الفكر والقيم. ولقد حدث هذا منذ أكثر من 70 عاماً، منذ طرد الفلسطينيون من أرضهم، وشرّدوا في الجوار، وفي العالم، وفي كلّ الحروب التي شنتها إسرائيل على من رابطوا من أهل فلسطين في مناطقهم، وعلى الجوار الذي آواهم، وعلى الدول التي هدّدت، مُجرّد تهديد، بإنهاء وجود الكيان الغاصب في المنطقة. أجيال من الطلبة العرب تصدّروا مظاهرات شعبية، وتعرّضوا للقمع الأمني، وردّدوا الشعارات السياسية، والأشعار، التي بقي أقواها يتردّد، ومنهم من تدرّج بعد التخرّج في سلّم العملين الحزبي والسياسي، وشارك في الحكم فعلاً، في أنظمة سياسية مُتعاقِبة. ما يدلّ على الأهمية القصوى للمؤسّسة الأكاديمية، ومنتسبيها، في التغيير، ورسم ملامح المستقبل، وإن لم يتغيّر كثيرٌ في سياساتنا العربية إجمالاً، فإنّ إسرائيل أيضاً لم تتزحزح، ولم تتراجع عن أهدافها الكبرى، ووسائل تحقيقها، بالقوّة تارّة، وبالسياسة والديبلوماسية والإغراءات تارّة أخرى، ملمّحةً طوراً، ومصرّحةً طوْراً آخر إلى أنّها لن تُهزم في المنطقة، ولن ينازعها أحد قوتها، وأنّ لا جدوى من كلّ عمل أو حتّى فِكْرٍ مناوئ لها، بما في ذلك خروج المظاهرات المُحْتجّة على وحشيّتها، وترذيلها للشرائع والقوانين الإلهية والوضعية، ناهيك عن القيم الإنسانية في حدّها الأدنى. ولعلّها راهنت على الوقت والتعب واليأس والملل، الذي قد يعتري مختلف أشكال الحراك العالمي ضدّها، أيّاً يكن حجمه والجهة التي تقوده. وقد تكون كسبت رهانها أو بعضاً منه في منطقتنا العربية، إلا أنّها لم تحسب له حساباً عندما انطلق من مناطق أخرى في هذا العالم الواسع. لنسمّه «تبادل المواقع» أو «تبادل الأدوار»، هذا الذي يحدث في جامعات الغرب، تبادل ضمني طبعاً، وليس مُعلناً أو متّفقاً عليه، بينها وبين القوى المرادفة لها في العالم العربي، من غير الحكومات، وأحد تمظهرات التحوّلات الكبرى التي نشهدها في ديناميكيات العلاقات والتأثير، ومواقعه وأدواته. وفي كلّ حالاته، هو أفضل وأقوى ما حدث حتى اللحظة، في تعبيرات رفض هذه الحرب، التي تبدو كأنها بدأت تترنّح تحت هذه «الضربات» السلمية جداً. لننظر إلى هذه الديناميكية من زاوية محدّدة، لنفهم لماذا قد تكون المُقارنة هذه المرّة غير منصفة، ولماذا قد تكون فائدتها وأثرها أعظم مما قد يتصوره البعض. يتظاهر طلبة الجامعات الغربية ضدّ سياسات حكومات بلدانهم، لا لأنّ هامش حرّية التظاهر أكبر لديهم، ولأنّهم تقريباً نخبة الطلبة هناك، ويعلمون أنّهم سيساهمون غداً في صياغة القرار في دولهم، ليس لذلك فقط، بل لأنّهم يمتلكون ما يكفي من المعلومات والمعطيات والحقائق، التي تُؤكّد تعاون حكوماتهم وجامعاتهم (بشكل مباشر وغير مباشر)، بأموال الضرائب التي يدفعها آباؤهم، مع الحكومة الإسرائيلية، التي تنفّذ هذه الإبادة، وتستمرّ فيها بفضل تلك المساعدة السخيّة، غير المحدودة، ولأنّهم يُلقنون في قاعات الدرس والمحاضرات دروساً في القانون والأخلاق والقواعد، التي تنظّم العلاقات بين الدول والشعوب والأفراد. ولكن، يتأكّدون كلّ يوم أنّه لا وجود لها في الواقع، وأنّها حبر على ورق، ومُجرّد نظريات قد تنتابهم الشكوك في مقدرتهم على تطبيقها مستقبلاً، عندما يصبحون في مواقع الفعل والقرار. ولأنّ أصواتهم في الانتخابات تحدث فارقاً حقيقياً، مهما قيل عن تلك الانتخابات، ولأنّهم خصوصاً، يُوجدون في موقع قوّة لا موقع ضعف. وصوت الضعيف يَفقِدُ مع الوقت والأحداث صداه، حتّى مع عدالة قضيّته، التي لا يرتقي إليها الشكّ. الضعيف الذي يتحوّل رغماً عنه «ضحيةً» تذهب تنديداتها وشكواها، مع التعوّد والتكرار، أدراج الرياح، وعندما تلجأ الضحية إلى الفعل المُقاوم، توصم بالعنف والإرهاب. وهذا حال غزّة وأهلها ومقاومتها، وهذا تقريباً مصير كلّ من يدعمها بواسطة فعل غير سياسي أو دبلوماسي أو عسكري. وطلبة الجامعات في عالمنا العربي لا يمارسون السياسة، ولا الدبلوماسية، وإنّما يمتلكون القدرة على التظاهر المحدود فقط، التظاهر الذي رأينا كيف تراجع زخمه كثيراً في الأعوام الأخيرة، وكيف قُمع في الحيّز الضيّق، الذي لا يزال بإمكانه التحرّك فيه، والذي، في محصلته، لا يغيّر شيئاً في صناعة القرار العربي إجمالاً. لكلّ ذلك، تكتسي انتفاضة الجامعات الغربية، أهمية وقيمة لا تقدران بثمن، قد يرى العالم نتائجها، ويقطف ثمارها في المديين المتوسّط والبعيد، وما هذا الارتباك الرسمي الغربي في التعاطي معها إلا مُؤشّر إلى أنّها ضربت على عصب حسّاس جداً، إمّا أن يعدّل وظائف العقل والجِسم السياسي هناك أو أن يُعطّله ويجبره على الركون جانباً، وإحلال جسم جديد في محلّه، ولو بعد حين.

إنّها القدرة على الفعل، تلك التي تميّز الحراك الطلابي العربي عن نظيره الغربي، وليس في هذا الرأي تقليلُ من إرادة طلبة الجامعات العرب أو وعيهم وصدق ما يؤمنون به، ولكنّه واقع حَكَمَ عليهم بالتقوقع في هذه المساحة، في انتظار غدٍ قد يكون أفضل، لا ينظر إليهم فيه مُجرّد شبابٍ في مرحلة دراسية متقدّمة قليلاً، قليلي الخِبرة وبوعي محدود، يضعون نصب أعينهم الفوز بوظيفة بعد التخرج أو الرحيل إلى «العالم الحر»، كأقصى حلم ومطمح. لم أرصد، شخصياً، غيرة أو استنقاصاً أو تشكيكاً من طلبة عرب تجاه زملائهم في جامعات هارفارد أو كولومبيا أو كاليفورنيا - لوس أنجلوس أو ماك - جيل أو ييل أو العلوم السياسة العريقة في باريس، أمام هذا الاحتفاء شبه الكوني بهم، وبحراكهم الرائع والصلب، وإنما رصدتُ نوعاً من «التواطؤ» الحميد والناضج، وارتياحاً لحقيقة أنّه لا يزال للعقل والضمير حيز في هذا العالم المجنون، قد يعيد إليه صوابه، ويا للغرابة! شباب يعتقد تقليدياً أنّه لم يفهم الحياة بعد... ويأتيك بالأخبار من لم تَزوّدِ.

(من أسرة تلفزيون العربي)

> يتظاهر طلبة الجامعات الغربية ضدّ سياسات حكومات بلدانهم، لأنّهم يمتلكون ما يكفي من المعلومات والحقائق، التي تُؤكّد تعاون حكوماتهم وجامعاتهم

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ▪ مدير التحرير **ارنست خوري** ▪
المدير الفني **إميل منعم** ▪ السياسة **جمانة فرحات** ▪
الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ▪ الثقافة **نجوان درويش** ▪
منوعات **ليال حداد** ▪ المجتمع **يوسف حاج علي** ▪ الرياضة
نبيل التليلي ▪ تحقيقات **محمد عزام** ▪ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
▪ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
▪ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

▪ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611442047 - 009611567794
▪ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
▪ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
▪ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads